مرحلة ما قبل الثورة الزراعية:

بعد رحيل المستعمر الفرنسي عن الجزائر في سنة 1962 ترك قطاع الزراعة كغيره من القطاعات الأخرى متخلفا وكان ينقسم إلي قسمين:

1 – مزارع مسيرة ذاتيا بموجب مرسوم 28/22 مارس 1963 كانت تابعة للمعمرين إذ كانت مخصصة للإنتاج الكبير و غالبا ما كانت منتجاتها متوجهة نحو التصدير للبلد الأم و كانت تستحوذ على الأراضي الخصبة التي طرد منها أصحابها في عهد الاستعمار وبعد رحيل الاستعمار تم الاستيلاء عليها وسميت بالمزارع المسيرة ذاتيا وبقي نمط الإنتاج والمتخصص في إنتاج الحمضيات والكروم والزراعات التجارية هو السائد. إذ أن التغيير الهيكلي أي إعادة هيكلة القطاع المسير ذاتيا لم يظهر إلا في مرحلة الثورة الزراعية ولتوضيح هذا التوجه نكتفي بالجدول الذي يبين كيفية توزيع الأراضي الزراعية بآلاف الهكتارات سنة 1970 مثلا.

جدول رقم (1) يبين نسبة مساهمة القطاع المسير ذاتيا في التنمية الزراعية سنة 1970.

الوحدة القياسية (ألف هكتار)

نوع الزراعة	القطاع المسير ذاتيا	النسبة المئوية	القطاع الخاص	النسبة المئوية
حبوب شتوية	762	23.6	2456	76.3
حبوب صيفية	06	66.6	3	33.4
خضروات	100.2	51.2	97	48.8
الكروم	253	87.2	37	12.8
الحمضيات	40.1	86.7	6.1	13.3
الزراعة التجارية	13440	65.6	7030	34.4
المجموع	14603.1	60.2	9629.1	39.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، التقرير السنوي لإحصائيات الجزائر رقم 15

ويتضح من الجدول مدى تخصص القطاع المسير ذاتيا في إنتاج الكروم 87.2 والحمضيات 86.7 والزراعة التجارية 65.6 من جهة ومن جهة أخرى يهيمن القطاع الخاص على إنتاج الحبوب 76.3 .

القطاع الخاص:

يتميز هذا القطاع بكونه يقع في الأراضي الجبلية و الريفية غير الخصبة التي تم إجلاء المواطنين المسلمين منها في فترة الاستعمار و لم يحض هذا القطاع بالاهتمام نتيجة التوجه الاشتراكي للسلطة الحاكمة وضعف الإستثمارات الخاصة نتيجة السياسات المتبعة التي كانت تهدف إلى الحد من تطور القطاع الخاص وإخضاعه للمراقبة من طرف القطاع العام عن طريق الدواوين و التعاونيات لذلك بقي تقليدي والجدول السابق يوضح مدى تخصص هذا القطاع في إنتاج الحبوب الشتوية إذ تبلغ مساهمته 76.3 % إي حوالي الثلثين .

مرحلة الثورة الزراعية

جاءت الثورة الزراعية متزامنة مع التوجه الاشتراكي للسلطة الجزائرية لذلك عملت على تقليص أراضي البور والحد من تطور القطاع الخاص وذلك بتأميم القطاع الخاص والجدول التالي يوضح مدى تنازع التأميمات.

الجدول رقم (2) حجم التأميمات في فترة الثورة الزراعية الوحدة القياسية (الهكتار)

السنة	الأراضي المؤممة
1973	615687
1974	805511
1975	920914
1976	1007391
1977	909051
1978	1100000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، التقرير السنوي لإحصائيات الجزائر رقم 15

إن تزايد الأراضي الصالحة للزراعة والتابعة للثورة الزراعية نتيجة تسارع التأميمات التي شملت القطاع الخاص والقطاع المسير ذاتيا وكذلك أراضي الوقف والحبوس جعل المساحات المخصصة لزراعة الحبوب غير مستقرة والجدول التالي يوضح هذه الظاهرة.

مرحلة إعادة الهيكلة

نستطيع أن نميز في هذه الرحلة مجموعة مراحل مر بها القطاع الفلاحي وبشئ من التفصيل وذلك نظرا لأهمية هذه الإصلاحات من جهة ولعلاقتها بالموضوع من جهة أخرى.

قانون الاستصلاح الزراعي

نظرا للمشاكل التي عانى منها القطاع الزراعي في جميع الجوانب من جهة ومن جهة أخرى تراجع أسعار البترول وضعف النمو الاقتصادي والإنتاج الزراعي وانعكاس ذلك على مستوى أداء الاقتصاد الوطني كان لابد من إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني في مجمله وعلى الأخص القطاع الزراعي تهدف عملية إعادة الهيكلة وفق التعليمة الرئاسية رقم 14 إلى تطهير المزارع المسيرة ذاتيا والتعاونيات الفلاحية للمجاهدين وتعاونيات الثورة الزراعية، وإعادة تنظيمها في وحدات سميت بالمزارع الفلاحية الاشتراكية وذلك لتحقيق الأهداف التالية.

- إحداث مزارع جديدة.
- تحديد المساحة لكل مزارع بدقة.
- التسوية النهائية للنزاعات المتعلقة بالملكية العقارية في القطاع الزراعي .
- تحقيق الاستغلال المالي.
- تنظيم التسيير المادي والبشري.

كان ألهدف الرئيس من قانون الاستصلاح وإعادة الهيكلة هو توسيع الأراضي الزراعية و تحفيز الفلاحين على إصلاحها ولهذا تعزز بإصدار قانون اكتساب الملكية

العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح بتاريخ 13 أوت 1983 تحت رقم (83 -18) والذي ينص عن أن كل مستصلح قام باستصلاح أرض تصبح ملكا له، فوزعت 250 ألف هكتار على 57 ألف مستفيد و دخلت 71 ألف هكتار عملية الإنتاج الفعلي وانتشرت عملية الاستصلاح في المناطق لزراعية بالجنوب ثم تلتها مناطق الهضاب العليا وكان هذا القانون يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :

1 - بعث التنمية الزراعية بالمناطق المستصلحة وخاصة في الجنوب والهضاب العليا. حيث يقع 67.6 بالمئة في الجنوب الجزائري و29.7 بالمئة في السهوب وهذا في فترة عشر سنوات تقريبا أي حتى نهاية جوان 1994[1]

2 - توسيع وزيادة المساحات الزراعية وذلك باستغلال الأراضي الشاسعة والموجودة في المناطق الأقل خصوبة والتي يندر فيها تساقط الأمطار .

إن الإنتاج الكلي من مادتي القمح الصلب واللين في هذه المرحلة وهما المادتان الأكثر استهلاكا لدى الشعب الجزائري عرفا تطورا ملحوظا حيث كان الإنتاج 7897.860 طنا وهذا في سنة 1983 ووصل إلى 14780.180 في سنة 1985 أي أنه تضاعف مرتين تقريبا

وفي الأخير يمكن القول أن إعادة هيكلة القطاع الزراعي وفقا لهذا القانون ورغم إعطاء الأولوية للجانب الاقتصادي دون النظر إلى الجانب السياسي وهي الصفة التي ميزت مرحلة الثورة الزراعية ورغم النتائج الايجابية المتوصل إليها من خلال إعادة الهيكلة إلى أنها لا تتماشى والتطورات الاقتصادية والاجتماعية؛ مما أدى بالسلطات السياسية إلى البحث عن إصلاحات جديدة تتماشى والتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية من جهة ومواكبة الطلبات الملحة والمتزايدة لإشباع حاجة السكان من جهة ثانية.

---

[1] Ministère de l'Agriculture, Direction des Statistiques; *La question foncière pour les chiffres*; juin 1995

مرحلة تنظيم المستثمرات الفلاحية.

بعد النتائج السلبية لإعادة هيكلة القطاع الزراعي وخاصة بعد الضائقة المالية التي أصبحت تعاني منها البلاد من جراء انخفاض أسعار البترول عام 1986 من جهة، والطلب المتزايد على المواد الغذائية والذي أدى إلى التبعية الغذائية من جهة أخرى أضحى من الضروري القيام بإصلاحات جديدة تتماشى والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، فتجسد ذلك من خلال القانون(87-19) المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق ووجبات المنتجين[1].

يتضمن هذا القانون تنازل الدولة عن جميع الحقوق العينية للزراعة، ونقل ملكيتها إلى المنتجين الفلاحين بمقابل نقدي باستثناء الأرض شريطة أن يشاركوا مباشرة في العملية الإنتاجية وفي إطار جماعي ويهدف إلى تحقيق النتائج التالية:-

1 - احتفاظ الدولة بحق الإشراف والتوجيه فقط دون التدخل في العملية الإنتاجية أو التسويقية.

2 - حرية إدارة وتسيير المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية من طرف مالكيها.

3 - إلزام المستفيدين بالمحافظة على الطابع الفلاحي للأرض.

4 - تشكيل المجموعات الجديدة بالاختيار الحر لأعضائها.

ورغم النتائج الإيجابية لهذا القانون فإن هناك سلبيات ظهرت عند التطبيق العملي الفعلي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:-[2]

1 - استمرار مشكل التمويل الذي كان موجودا في المراحل السابقة نتيجة استمرار تدهور أسعار النفط عالميا.

2 - سوء التسيير نتيجة عدم التجانس بين الإطارات التقنية والفلاحين.

---

[1] المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، سنة 1987 رقم 50

[2] غردي محمد أثار المديونية على القطاع الزراعي وأفاق التنمية في ظل التحولات للاقتصادية الراهنة" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2002/2001.،ص 18.

3 - نقص العتاد الفلاحي وانعدامه في بعض المستثمرات الفلاحية مما كلفها كثيرا في شرائه من التعاونيات العتاد الفلاحي بأثمان باهضة أو تأجيره من المستثمرات المجاورة.

4 - المعاملات البيروقراطية لتعاونيات التسويق اتجاه الفلاحين المنتجين مما أدى بهم إلى التعامل مباشرة مع الخواص، والذي أدى إلى ظهور وسطاء عاملوا على ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية.

5 - مشكلة الأراضي التي لم توزع بصورة عادلة في بعض المناطق سواء من ناحية المساحة أو نوعية الأراضي من جهة، وإعطائها لغير مستحقيها من جهة أخرى.

6 - غياب مخطط للإنتاج السنوي، بحيث أصبحت كل مجموعة تعمل منعزلة عن المجموعات الأخرى.

وفي الأخير نستخلص أن قانون المستثمرات الفلاحية أعطى أولوية للقطاع الخاص حيث استحوذ على أكثر من 64 بالمئة من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، وأن وسائل الإنتاج ما عدا الأرض من المستثمرات الجديدة أصبحت ملكا للفلاحين، خصوصا وأن القانون حرر المنتجين من تدخل السلطات، كما أعطى حرية التسيير واختيار المنتجات المراد إنتاجها.

_القانون العقاري

صدر هذا القانون في سنة 1990 تحت رقم 25-90 وهذا بعد فشل قانون المستثمرات الفلاحية في تحقيق النتائج المرجوة منه و كان يهدف إلى:

- ضمان استغلال جميع الأراضي الزراعية.
- حماية الأراضي الفلاحية من جميع أشكال التعدي.
- مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية.

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

يهدف هذا المخطط إلى ما يلي:-

1 -تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويعه.

2- توسيع المساحات الصالحة الزراعة.

3-تحسين مستوى معيشة الفلاحين.

4-خلق مناصب عمل جديدة والتخفيف من حدة البطالة.

5-القضاء على الهجرة الريفية.

6-التخفيف من العجز الغذائي.

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر تم إنشاء صندوق خاص يسمى الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) بموجب قانون المالية لسنة 2000 وتم فتح فروع له على مستوى كل ولاية لها الحق في اتخاذ القرارات المحلية[1]

تطور مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية

تطور عدد السكان الريفيين

يسكن الأرياف الجزائرية عدد كبير من السكان وهم يشكلون حوالي 40 % من إجمالي السكان وحتى وإن كان العدد الإجمالي للسكان يتزايد فإن عدد السكان الريفيين في تناقص حيث أنخفض عددهم من 13.825 مليون نسمة سنة 2004 إلى 13.320 مليون نسمة سنة 2006 وهذا يدل على أن نسبة السكان الريفيين في تقلص فهي انخفضت من 42.78 % في سنة 2004 إلى 39.02% في سنة 2006.

---

[1] عمر عزاوي " استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2005/2004.، ص239.

الجدول رقم (3-8) يبين تطور عدد السكان الريفيين في الجزائر من سنة 2004 إلى 2006.

الوحدة القياسية : ألف نسمة

السنة	إجمالي عدد السكان	عدد السكان الريفيين	النسبة
2004	32312.00	13825.22	42.78
2005	33156.00	13158.92	39.68
2006	33722.97	13320.77	39.02

المصدر : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي 2007 جدول رقم 1

تطور القوى العاملة الزراعية

إن التركيبة السكانية في الجزائر لا تعكس طبيعة القوى العاملة في الميدان الزراعي حيث وجدنا أن عدد السكان الريفيين يقترب من 40 % من إجمالي عدد السكان لكن نسبة القوى العاملة في الميدان الزراعي مقارنة بالقوى العاملة الكلية كانت في سنة 2004 ما يعادل 20.73 % وتقلصت في سنة 2006 إلى أن أصبحت 15.92 % .

الجدول رقم (3-9) يوضح تطور مساهمة القوى العاملة في الزراعة في الجزائر من سنة 2004إلى 2006.

الوحدة القياسية : ألف نسمة

	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية	النسبة
2004	7798.00	1617.00	20.73
2005	9493.00	1381.00	14.54
2006	10109.65	1609.63	15.92

المصدر:الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي 2007 جدول رقم2.

تطور القروض الزراعية

تولي الجزائر أهمية كبيرة بالقطاع الزراعي وتقدم له قروض معتبرة وهذه القروض تتزايد بوتيرة سريعة في السنوات الأخيرة حيث ارتفعت من 249.57 مليون دولار في سنة 2004 إلى 446.53 مليون دولار في سنة 2006 وهذا نتيجة مضاعفة القروض قصيرة الأجل تقريبا حيث ارتفعت من 118.35 مليون دولار في سنة 2004 إلى 291.03 مليون دولار في سنة 2006.

الجدول رقم (3-10) يبين كيفية توزيع القروض حسب الآجال في الجزائر من سنة 2004 إلى سنة 2006.

الوحدة القياسية : مليون دولار

أنواع القروض	2004	2005	2006
قصير الأجل	118.35	131.21	291.03
متوسط الأجل	131.22	197.72	155.50
إجمالي القروض	249.57	318.93	446.53

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي 2007 جدول رقم 119.

تطور مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي

لا يساهم الناتج الزراعي مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لاعتماد هذا الأخير على الناتج الصناعي وخاصة الصناعات البتر وكيماوية وهذا رغم ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي سنة بعد أخرى حيث كانت مساهمته ب9.91 مليار دولار سنة 2004 وأصبحت 10.49 مليار دولار ومع ذلك فنسبة مساهمته متناقصة فهي قد تقلصت من 3.95 % إلى 3.01% وذلك لارتفاع عائدات القطاعات الأخرى بوتيرة أسرع.

الجدول رقم (3-11) يوضح تطور مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من سنة 2004إلى 2006

الوحدة القياسية : مليون دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الزراعي	النسبة
2004	250514	9917	3.95
2005	315337	10208	3.23
2006	348673	10499	3.01

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي 2007.

مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي

ماهية الأمن الغذائي

يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم.[1] كما يمكن تعريفه على أنه وضع ينشأ عندما تتاح لجميع الناس وفي جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على ما يكفي من أغذية آمنة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية لممارسة حياة نشطة وصحية.[2]

أما الاكتفاء الذاتي فهو سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا: وأما درجة الاكتفاء الذاتي فهي تقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي سواء تم إنتاجه محليا أو تم استيراده من خارج الوطن لذلك تحسب بالعلاقة التالية:

درجة الاكتفاء الذاتي= (الإنتاج المحلي/المتاح للاستهلاك) *100

[1] محمد رفيق أمين حمدان. الأمن الغذائي-نظرية ونظام وتطبيق- عمان، دار وائل للنشر. 1999 .ص16.

[2] منظمة الأغذية والزراعة. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم سنة 2000، ص 26

لذلك فهي تقيس درجة الاعتماد على الذات وعندما تساوي 100 % نقول أنه تحقق الاكتفاء الذاتي ويحدث هذا عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك.

ويسمى عدم الاكتفاء الذاتي عندما يزيد المتاح للاستهلاك عن الإنتاج المحلي ويسمى أيضا العجز الغذائي أو الفجوة الغذائية وهو الظاهرة التي ميزت الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا رغم الإصلاحات التي أجريت في الميدان الفلاحي والتي كانت تهدف جميعها إلى التقليل من الفجوة الغذائية ونظرا لموقعها الجغرافي الشبه صحراوي فإن الإنتاجية الزراعية في الجزائر تعتبر من أضعف الإنتاجيات في العالم فعلى سبيل المثال بلغت مردو دية الحبوب قي سنة 1993 في الجزائر 6.81 قنطار للهكتار الواحد بينما كانت في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية 65.13 و 42.91 على التوالي وفي نفس السنة وهي إنتاجية ضعيفة جدا حتى إذا ما قورنت ببعض الدول العربية كالسعودية ومصر إذ بلغت عند كل منهما 44.11 و 59.95 قنطار للهكتار الواحد على التوالي.

كيفية تحقيق الأمن الغذائي

يمكن قياس درجة أو نسبة الاكتفاء الذاتي وذلك بمعرفة كل من المستوى العام للاستهلاك وكذلك المستوى العام للإنتاج إذ أن الفرق بينهما يدل على العجز الغذائي (الفجوة الغذائية) أو الاكتفاء الذاتي وتتضح من البيانات أدناه أن المستوى العام للاستهلاك الغذائي دائما اكبر من المستوى العام للإنتاج الغذائي الوطني وهذا يعني عجزا مستمرا في توفير الغذاء وخاصة في المواد شائعة الاستهلاك.

تطور الطلب على السلع الغذائية

إن الطلب على المواد الغذائية في تزايد مستمر نظرا لتزايد عدد السكان من جهة ولزيادة دخول المستهلكين من جهة ثانية وارتفاع المستوى المعيشي من جهة ثالثة ولهذا نجد أن الكمية المستهلكة في تزايد مستمر لجميع المواد الغذائية باستثناء اللحوم

حيث كانت الكمية 505 ألف طن كمتوسط لسنوات 1997-2001 وأصبحت 394 ألف طن في سنة 2006.

الجدول رقم (3-12) يبين الكمية المتاحة للاستهلاك[1] في الجزائر من مختلف السلع الغذائية من سنة 97 إلى سنة 2006 .

الوحدة القياسية : الكمية بألف طن

	متوسط سنة 97-2001	سنة 2003	سنة 2004	سنة 2005	سنة 2006
البيان	الكمية	الكمية	الكمية	الكمية	الكمية
مجموعة الحبوب (جملة)	68،9592	68،11220	06،11019	11804.33	11281،58
البطاطس	73،1134	84،1980	22،2007	2228.02	2280،44
جملة البقوليات	73،183	44،227	59،215	243،61	206.02
جملة الخضر	63،2708	18،2844	21،3993	4143.36	4025،18
جملة الفاكهة	00،1762	15،2965	57،2917	2679.78	3031،65
السكر(مكرر)	81،851	08،871	57،1027	915.81	977،80
جملة الزيوت والشحوم	67،445	95،655	98،1321	592.20	709،83
جملة اللحوم	72،505	07،488	27،533	489.14	394،21

[1] المتاح للاستهلاك يساوي الإنتاج المحلي+ الفرق بين الصادرات والواردات إي إذا عجز المجتمع على توفير الغذاء محليا لجأ إلى الخارج لاستيراد ما تبقى من الطلب وإذا زاد إنتاجه على طلبه صدره إلى خارج الوطن.

لحوم حمراء	03،328	81،334	52،378	320.56	275.52
لحوم بيضاء	69،177	26،153	75،154	168.57	118.70
الأسماك	39،104	70،123	21،125	158.13	169.39
البيض	39،107	00،165	42،181	172.82	178.50
الألبان ومنتجاتها	95،2994	05،3331	20،3782	4116.43	4235.15

المصدر: مستخرج من بيانات الملاحق 8-9-10 الأمانة العامة لجامعة الدول العربية -التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2005وسنتي 2005 و 2006 الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي 2007.

تطور الإنتاج الغذائي

إن كميات السلع الغذائية التي تنتج محليا تتزايد من سنة إلى أخرى رغم أنها بعيدة كل البعد عن سد حاجات المواطنين المتزايدة فإذا نظرنا إلى كمية إنتاج الحبوب مثلا نجد أنها تضاعفت مرتين تقريبا فبعدما كانت حوالي مليونين طن في متوسط سنوات 1997-2001 تحولت إلى أكثر من 4 مليون طن في سنة 2006 وكذلك الحال بالنسبة للخضر والبطاطس والألبان وتقريبا كل السلع الغذائية باستثناء اللحوم البيضاء والحمراء

الجدول رقم (3-13) يبين تطور كمية الإنتاج الجزائري من مختلف السلع الغذائية من سنة 97 إلى سنة 2006.

الوحدة القياسية : الكمية بألف طن

	متوسط سنة 97-2001	سنة 2003	سنة 2004	سنة 2005	سنة 2006
البيان	الكمية	الكمية	الكمية	الكمية	الكمية
مجموعة الحبوب (جملة)	85،2174	96،4265	80،4032	3527.44	4017.75

البطاطس	74،1043	92،1879	20،1896	2156.55	2180.96
جملة البقوليات	48،34	75،57	12،58	47.10	44.07
جملة الخضر	99،2692	50،2837	80،3940	4128,47	3995.41
جملة الفاكهة	56،1629	73،2694	73،2633	2432.07	2791.14
السكر(مكرر)	-	-	-	-	-
جملة الزيوت والشحوم	58،1	44،43	22،104	59.02	50.26
جملة اللحوم	58،484	58،445	88،446	394.02	327.77
لحوم حمراء	38،307	58،293	58،293	225.45	209.08
لحوم بيضاء	20،177	00،152	30،153	168.57	118.70
الأسماك	95،95	79،103	79،103	139.83	157.31
البيض	39،107	00،165	42،181	172.25	178.49
الألبان ومنتجاتها	57،1298	00،1588	10،1709	1682.11	1773.54

المصدر: مستخرج من بيانات الملاحق 8-9-10 الأمانة العامة لجامعة الدول العربية -التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2005. وسنتي 2005 و2006 الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي 2007

تطور الميزان التجاري

تطور الصادرات الفلاحية

من المعلوم والمؤكد أن الجزائر تعاني من عجز كبير في الميزان التجاري الفلاحي وذلك لأن صادراتها أقل بكثير من وارداتها ورغم ذلك فإن قيمة صادراتها من السلع الغذائية ارتفعت من 22 مليون دولار أمريكي في متوسط سنوات 1997 -2000 إلى 39 مليون دولار في سنة 2004 ، وهذا ما توضحه بيانات الجدول التالي .

الجدول رقم (3 14) يبين الصادرات الجزائرية من مختلف السلع الغذائية من سنة 97 إلى سنة 2006.

الوحدة القياسية: الكمية بألف طن والقيمة بمليون دولار أمريكي

	متوسط	سنة	سنة 2003		سنة 2004		سنة 2005		سنة 2006	
البيان	الكم	القي	القيمة	الكم	القيم	الكمية	القيمة	الكم	القيمة	الكم
مجموعة	49،0	0،	01،0	0،	12،2	18،7	3.01	13.9	2.06	7.13
البطاطس	39،0	0،	12،0	0،	03،0	16،0	0.06	0.12	0.08	0.15
جملة	10،1	0،	04،0	3،	(..)	(..)	0.27	0.44	0.03	1.87
جملة	12،0	0،	73،0	0،	20،2	47،2	0.40	0.33	0.98	1.99
جملة	10،	15،	54،16	10،	14،	51،8	18.6	10.9	19.9	12.3
السكر(م	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جملة	80،2	1،	95،1	1،	06،7	44،5	4.34	3.60	14.8	17.0
جملة	01،0	0،	05،0	0،	01،0	00،0	0.09	0.01	0.27	0.04
لحوم	01،0	0،	05،0	0،	01،0	(..)	0.09	0.01	0.27	0.04
لحوم	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الأسماك	04،1	3،	-	-	19،8	54،1	11.7	2.25	13.0	2.32
البيض	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الألبان	38،4	0،	91،1	11،	54،5	02،9	5.36	25.5	3،70	15.4
الجملة		22،	35،21		39،		43.9		54.9	

المصدر: مستخرج من بيانات الملاحق 8-9-10 الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2005 وستي 2005 و 2006 الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي 2007

فبينما ازدادت قيمة صادرات الحبوب في مجملها من 10 الآلف دولار إلى 2.06 مليون دولار في نفس الفترة وهي قيمة بسيطة في حد ذاتها إذا ما قورنت بقيمة صادرات الفواكه التي ارتفعت من 15.78 مليون دولار إلى 19.96 مليون دولار.

تطور الواردات الفلاحية

غرفت واردات الجزائر من المواد الغذائية تطور ملحوظ فبعدما كانت 2.258 مليار دولار كمتوسط سنة 1997-2001 ارتفعت إلى 3.774 مليار دولار ما بين وسنة 2004 ثم تراجعت إلى 3.368 مليار دولار و تشكل واردات الحبوب حوالي نصف قيمة الواردات في جميع السنوات كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم (3-15) يبين تطور الواردات الجزائرية من مختلف السلع الغذائية من سنة 97 إلى سنة 2006.

البيان	متوسط سنة 97-2001		سنة 2003		سنة 2004		سنة 2005		سنة 2006	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
مجموعة الحبوب	32،7418	08،1053	74،6954	75،1141	44،6993	90،1400	8290.88	1436.87	7270.96	1450.00
البطاطس	38،91	93،37	89،101	58،48	18،111	93،55	71.59	34.56	99.64	5.75
جملة البقوليات	35،150	68،95	70،172	99،98	47،157	59،100	196.95	126.94	163.82	86.89
جملة الخضر	76،15	06،3	23،7	88،0	88،54	84،20	15.23	5.77	31.77	8.17
جملة الفاكهة	38،143	82،46	74،280	69،99	35،292	01،126	258 65	99.80	252.81	99 37
السكر (مكرر)	81،851	15،247	08،871	09،222	57،1027	22،257	915.81	283.18	977.80	426.58
جملة الزيوت	89،446	02،249	19،614	70،362	20،1223	03،795	536.78	331.20	676.59	399.92
جملة اللحوم	15،21	92،41	50،42	57،88	39،86	74،179	95.12	220.29	66.48	164.04
لحوم حمراء	66،20	77،41	24،41	28،88	94،84	20،179	95.12	220.28	66.48	164.04
لحوم بيضاء	49،0	15،0	26،1	29،0	45،1	54،0	(..)	0.01	N.A	N.A
الأسماك	48،9	62،6	91،19	47،15	96،22	15،23	20.55	21.00	14.40	21.22
البيض	-	-	-	-	-	-	0.57	1.25	0.01	0.08
الألبان ومنتجاتها	76،1709	12،477	83،1754	65،517	12،2082	20،815	2459.88	739.36	2477.11	706.79
المجموع		40،2258		37،2596		61،3774		3300.24		3368.81

الوحدة القياسية : الكمية بألف طن والقيمة بمليون دولار أمريكي.

المصدر: مستخرج من بيانات الملاحق 8-9-10 الأمانة العامة لجامعة الدول العربية -التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2005 وسنتي 2005 و 2006 الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي 2007

تطور الميزان التجاري

يتضح من بيانات الجدولين السابقين بأن الصادرات الجزائرية لا تشكل إلا نسبة بسيطة من الواردات لذلك فالميزان التجاري الغذائي يعاني من عجز مستمر ومتفاقم وهذا لأنه أنتقل من 82،2235 مليون دولار في متوسط سنوات 1997-2001 إلى 91،3734 مليون دولار في سنة 2004 ثم إلى 3313 مليون دولار سنة 2006 حيث بقيت الحبوب تشكل العبء الكبير فبعدما كانت في سنة 1997-2001 تمثل 07،1053 مليون دولار أصبحت 78،1398 مليون دولار في سنة 2004 ثم 1447 مليون دولار سنة 2006 .

الجدول رقم (3-16) يبين تطور الميزان التجاري الجزائري من مختلف السلع الغذائية من سنة 97 إلى سنة 2006.

الوحدة القياسية : الكمية بألف طن والقيمة بمليون دولار أمريكي

	متوسط سنة 97-2000		سنة 2003		سنة 2004		سنة 2005		سنة 2006	
البيان	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
مجموعة الحبوب (جملة)	83،7417	07،8053	72،5954	74،1142	26،6986	78،1398	8278،90	1433،86	7263،83	1447،94
البطاطس	99،98	84،37	92،100	46،48	02،118	90،65	71،47	34،50	99،48	5،67
جملة البقوليات	25،149	48،95	69،169	،95،98	47،157	59،108	196،51	126،68	161،95	86،86
جملة الخضر	64،15	91،2	68،6	15،0	41،52	84،18	14،90	5،36	29،77	7،19
جملة الفاكهة	44،132	94،31	42،270	15،83	84،283	46،113	247،71	91،17	240،52	79،41

السكر(مكرر)	87,651	15,247	98,872	89,222	69,1927	93,257	945,81	283 18	977,89	425,58
جملة الزيوت والشحوم	09,444	85,247	51,612	75,360	76,1217	97,787	533,18	326,86	659,57	385,10
جملة اللحوم	14,21	58,41	49,42	52,88	39,86	73,179	95,12	220,20	66,44	163,77
لحوم حمراء	65,20	73,41	23,41	23,88	94,84	19,179	95,12	220,19	66,44	163,57
لحوم بيضاء	49,8	15,0	26,1	25,0	65,1	54,8	(-)	0,01	–	–
الأسماك	44,8	25,3	91,19	47,15	42,21	96,14	18,30	9,22	12,08	8,17
البيض	00,0	00,0	00,0	00,0	00,0	00,0	8,57	1,25	0 01	0,85
الألبان ومنتجاتها	38,3695	18,478	05,1743	74,515	10,2073	66,809	2434,32	734,00	2461,62	703,59
الجملة		82,2235		62,3575		51,3734		3256,29		3313,86

المصدر: مستخرج من بيانات الملاحق 8-9-10 الأمانة العامة لجامعة الدول العربية -التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2005 وستي 2005 و2006 الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي 2007

تطور نسب الاكتفاء الذاتي

نظرا لما يعانيه الميزان التجاري من عجز مستمر مما يدل دلالة واضحة على أن نسب الاكتفاء الذاتي مازالت متدنية وخاصة في بعض المواد الغذائية الأساسية مثل الزيوت والحبوب وكذلك الحليب ومنتجاته والتي تعتمد فيها الجزائر على الخارج رغم أن نسب الاكتفاء الذاتي تعرف نمو ملحوظ حتى في الحبوب في مجملها حيث ارتفعت هذه النسبة من 22.67 %كمتوسط للسنوات 97- 2001 إلى أن وصلت إلى 35.61 % في سنة 2006.

تدل نسب الاكتفاء الذاتي هذه على العجز المستمر في توفير الغذاء وخاصة في السلع الأساسية وتبقى جملة الشحوم والزيوت هي أدنى نسبة اكتفاء حيث وصلت إلى حوالي 8 بالمائة فقط إي اعتماد الاقتصاد الجزائري الشبه كلي على الخارج لتوفير

الغذاء للمواطنين باستثناء اللحوم الحمراء والبيضاء وكذلك البيض والأسماك وهذا ما يبينه الجدول رقم (3-17) التالي.

الجدول رقم (3-17) يبين نسب الاكتفاء الذاتي في الجزائر من مختلف السلع الغذائية من سنة 97 إلى سنة 2006.

الوحدة القياسية: النسبة المئوية

	متوسط سنة 2001-97	سنة 2003	سنة 2004	سنة 2005	سنة 2006
البيان	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
مجموعة الحبوب (جملة)	67،22	02،38	60،36	29،88	35،61
البطاطس	98،91	91،94	47،94	96،79	95،64
جملة البقوليات	77،18	39،25	96،26	19،33	21،39
جملة الخضر	42،99	77،99	69،98	99،64	99،26
جملة الفاكهة	48،92	88،90	27،90	90،76	92،07
السكر(مكرر)	-	-	-	-	-
جملة الزيوت والشحوم	35،0	62،6	88،7	9،97	7،08
جملة اللحوم	82،95	29،91	80،83	80،55	83،15
لحوم حمراء	70،93	69،87	56،77	70،33	75،89
لحوم بيضاء	72،99	18،99	06،99	100،00	100،00
الأسماك	91،91	90،83	89،82	88،43	92،87
البيض	00،100	00،100	00،100	99،67	99،99
الألبان ومنتجاتها	36،43	67،47	19،45	40،86	41،88

المصدر: مستخرج من بيانات الملاحق 8-9-10 الأمانة العامة لجامعة الدول العربية -التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2005 وسنتي 2005 و 2006 الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي 2007.

الخاتمة

بعد رحيل المستعمر الفرنسي عن الجزائر في سنة 1962 ترك قطاع الزراعة كغيره من القطاعات يعاني من التخلف ورغم التراجع عن الإستراتيجية المبنية على أولوية القطاع الصناعي والتي أدت إلى إهمال القطاع الزراعي وأدي إلى اتساع الهوة في مستوى المعيشة بين الريف الزراعي والمدينة الصناعية وخاصة المدن الكبرى التي تركزت فيها الاستثمارات الصناعية مثل الجزائر العاصمة وعنابة ووهران وهذا في بداية الستينات وكذلك السبعينات وإتباع سياسات زراعية مختلفة جميعها تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي ورفع نسب الاكتفاء الذاتي وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين عموما وللفلاحين خصوصا والتقليل من الهجرة نحو المدينة ، هذا ورغم النتائج الإيجابية التي عادت بالفائدة على تنمية القطاع الزراعي بعد تنفيذ هذه الإستراتيجيات إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة منه وهذا يمكن إرجاعه إلى عدد من لأسباب نختصرها فيما يلي:

1 - عدم توفير أدوات ووسائل الإنتاج للمستفيدين الجدد.

2 - غياب الإرشاد الفلاحي مما جعل عملية الإصلاح تنفذ بدون برمجة وتخطيط دقيقين.

3 - عدم توفير الهياكل القاعديه لتسهيل عملية الاستصلاح من آبار، تجهيزات الري، الكهرباء، الطرق.

4 - تزامن تنفيذ هذه الإصلاحات والضائقة المالية من جراء تدني أسعار البترول عالميا والتي أثرت على عائدات الخزينة التي كانت تستعمل في تنفيذ المشاريع الاستثمارية عامة وذات الطابع الاجتماعي على الخصوص.

5- انحصرت عملية الاستصلاح الزراعي في المناطق الصحراوية والتي تقل فيها كميات تساقط الإمطار وفيها صعوبة تهيئة الأراضي من حفر الآبار و توصيل

المياه والكهرباء وشق الطرق، مما يستوجب إمكانيات مالية ضخمة يصعب على الدولة تكفلها، وخاصة بعد تدهور أسعار البترول عالميا.

وفي الأخير يمكن القول أن إعادة هيكلة القطاع الزواعي وجميع الإصلاحات لم تؤت بثمارها المرجوة واستمر العجز في توفير الغذاء وانخفاض كبير في نسب الاكتفاء الذاتي وخاصة في السلع الأساسية ذات الاستهلاك الواسع.

إن الطلب على المواد الغذائية في تزايد مستمر نظرا لتزايد عدد السكان من جهة ولزيادة دخول المستهلكين من جهة ثانية وارتفاع المستوى المعيشي من جهة ثالثة لذلك فرغم إن كميات السلع الغذائية التي تنتج محليا تتزايد من سنة إلى أخرى مع أنها بعيدة كل البعد عن سد حاجات المواطنين المتزايدة فإذا نظرنا إلى كمية إنتاج الحبوب مثلا نجد أنها تضاعفت مرتين تقريبا فبعدما كانت حوالي مليونين طن في متوسط سنوات 1997-2001 تحولت إلى أكثر من 4 مليون طن في سنة 2006 وكذلك الحال بالنسبة للخضر والبطاطس والألبان وتقريبا كل السلع الغذائية باستثناء اللحوم البيضاء والحمراء والسمك ومع ذلك فتدل نسب الاكتفاء الذاتي هذه على العجز المستمر في توفير الغذاء وخاصة في السلع الأساسية فإذا كانت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب في مجملها في متوسط سنوات 1997-2001 حوالي 22.67 بالمائة تقريبا فهي ارتفعت إلى 35.61 بالمائة في سنة 2006 وتبقى جملة الشحوم والزيوت هي أدنى نسبة اكتفاء حيث وصلت إلى حوالي 7.8 بالمائة فقط إي اعتماد الاقتصاد الجزائري الشبه كلي على الخارج لتوفير الغذاء للمواطنين باستثناء اللحوم الحمراء والبيضاء وكذلك البيض والأسماك.

عرض كتب ودراسات

فرجيني بريفو، المغامرة الإباضية في الجنوب التونسي: غليان منطقة متجاهلة[1] هلسينكي، الأكاديمية العلمية، 2008، 479 ص

قراءة وعرض: علاوة عمارة

بعد الدراسات العديدة لتاديوش ليفسكي (Tadeusz Lewicki) حول الإباضية في تونس والجزائر، ودراسة صالح باجية حول إباضية الجريد التونسي، ودراسات عمرو خليفة النامي حول إباضية جبل نفوسة، ودراسة جاك تيري (Jacques Thiry) حول الجماعات الواحية في صحراء ليبيا، ودراسة مسعود مزهودي حول إباضية جبل نفوسة، صدرت منذ فترة قصيرة مونوغرافية جديدة تخص الجنوب التونسي في العصر الوسيط، ويتعلق الأمر بدراسة الباحثة البلجيكية فرجيني بريفو (Virginie Prévost) التي أنجزتها في إطار تحضير شهادة دكتوراه نوقشت عام 2002.

إن كتاب "المغامرة الإباضية في الجنوب التونسي: غليان منطقة غير مقدّرة" هو عبارة عن دراسة شاملة لجهة هامشية من الفتح الأموي في القرن السابع الميلادي إلى القرن الثالث عشر الميلادي. ويتكون هذا الجنوب التونسي من جزيرة جربة، وقابس، وقفصة، ونفزاوة وقسطيلية، التي لا يمكنها في نظري تشكيل وحدة جغرافية. فضلا عن ذلك، لا يمكن فصل هذه الجهات عن الجماعات الإباضية في واحات

[1] *L'aventure ibāḍite dans le Sud tunisien. Effervescence d'une région méconnue*, Virginie Prévost, Helsinki, Academia Scientiarum Fennica, 2008, 479 p.